الأمـم المتحـدة

S/PV.4823



مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٢٣**

الجمعة، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١١/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	إسبانيا	السيدة مننديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد مكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

03-49753 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وإيطاليا وصربيا والجبل الأسود يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ساهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس. وشغل السيد نيشو (ألبانيا) والسيد سباتافورا (إيطاليا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): حتى نستثمر وقتنا إلى أقصى حد، لن أدعو المتكلمين بشكل منفرد إلى الجلوس على طاولة المجلس. وعندما يُعطى متكلم الكلمة، سيُجلس موظف المؤتمرات المتكلم التالي في القائمة على الطاولة.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود مناشدة الذين يعتزمون التكلم - والقائمة طويلة جدا - أن يلتزموا، رجاء، بالإيجاز الشديد قدر المستطاع. وإذا كان بعض الزملاء قد طرحوا نقاطا من قبل فسنقدر كثيرا، ليس الرئيس وحده بل زملاء آخرون، أن نتمكن من إظهار موافقتنا على ما قيل وأن نمتنع عن تكراره. أقول ذلك لأن الرئاسة تعتزم، استجابة لطلب رسمي تلقيناه، عقد جلسة عصر اليوم في الساعة ١٥/٠٠، على مستوى السفراء، لإجراء مشاورات رسمية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونظرا لجدول أعمالنا اليوم - وليس في ذلك أي عدم احترام لهذا البند - أعتقد أننا سنستفيد جميعا من بعض الإيجاز.

أدعو الآن السيد العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى تقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الوضع الراهن فيما يتعلق بالبند المدرج في جدول الأعمال.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن التطورات التي حصلت في كوسوفو

خلال الشهرين الماضيين. خلال هذه الفترة، تولى السيد هولكيري مسؤولياته بوصفه الممثل الخاص الجديد للأمين العام. ولدى وصول السيد هولكيري إلى بريشتينا، عقد جولة أولى من الاجتماعات مع ممثلي مؤسسات كوسوفو الانتقالية والزعماء السياسيين المحليين من جميع الطوائف. وعقد السيد هولكيري أيضا اجتماعات مع القيادة السياسية في بلغراد.

وقد أكد الممثل الخاص من جديد التزام البعثة بإطار السياسة العامة "المعايير قبل المركز" وبتركيز ذلك الإطار على ضرورة إحراز تقدم نحو تحقيق المعايير الكفيلة بتنفيذ هذه السياسة العامة. ويعكف السيد هولكيري أيضا على إعداد خطة تنفيذية لتطبيق المعايير، يجري وضعها بصورة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو.

وشدد السيد هولكيري بقوة على أهمية بدء حوار مباشر وبناء حول المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك بين بريشتينا وبلغراد. وسعى السيد هولكيري خلال اجتماعه مع ممثلي المؤسسات المؤقتة في كوسوفو والقيادة السياسية في بلغراد، إلى التعرف على آراء مختلف الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بالحوار المقترح. وحرص طوال تلك المناقشات على أن يؤكد باستمرار أنه ينبغي أن يتركز الحوار على مسائل جوهرية تلبي احتياجات السكان وتحقق مصالح جميع الجهات. والاستعدادات لإجراء هذا الحوار تجري على قدم وساق. ويزمع السيد هولكيري اقتراح طرائق إجراء هذا الحوار في الأسابيع المقبلة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فقد اتسمت الفترة بدءاً من تموز/يوليه بوقوع عدد من الهجمات العنيفة وحوادث إطلاق النار في شتى أنحاء كوسوفو واستهدفت في الدرجة الأولى طائفة صرب كوسوفو، فضلا عن سلطات إنفاذ القانون التابعة لبعثة الأمم المتحدة.

وكما أبلغنا مجلس الأمن بتاريخ ١٣ آب/أغسطس، قُتِل شابان من صرب كوسوفو وجرح أربعة أشخاص في حادث لإطلاق نار استهدف أولئك الشبان الذين كانوا يسبحون في نهر قريب من قرية غورازديفاك في منطقة بيتش. وبتاريخ ١٨ آب/أغسطس، توفي رجل صربي من كوسوفو متأثرا بجراحه بعدما أطلقت عليه النار، فأصيب في رأسه يوم ١١ آب/أغسطس. وجرح صربيان آخران من كوسوفو أيضا في حادث لإطلاق النار بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس في موقع للعائدين في بيكا، بالقرب من كلينا في منطقة بيتش. وفي ٣١ آب/أغسطس، جرح أربعة من صرب كوسوفو وقتل آخر في هجوم بالمتفجرات في قرية سرنيكا في منطقة غنيلان. وقد عمدت شرطة البعثة وقوة كوسوفو إلى زيادة المراقبة الأمنية في هذه المناطق بعد وقوع تلك الحوادث، ومع مواصلة التحقيق في تلك الجرائم.

ولقد أدلى جميع الزعماء السياسيين من كوسوفو ببيانات تدين الهجمات وتدعو عامة الناس إلى المساعدة في كشف مرتكبي الجرائم. وناشدهم الممثل الخاص، السيد هولكيري، إبداء قدر أكبر من العزم في الدعوة إلى وضع حد لأعمال العنف واستخدام نفوذهم لدعم جميع الجهود الرامية إلى تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة. وناشد الممثل الخاص أيضا عامة الناس بذل قصارى جهدهم لمساعدة سلطات إنفاذ القانون في الجهود المفضية إلى إلقاء القبض على المسؤولين عن الحوادث.

إن تلك الحوادث العنيفة زادت أيضا من الشعور بعدم الأمان فيما بين صرب كوسوفو، وثمة دلائل على

تزايد التوتر القائم بين الطوائف العرقية. ورغم أن الاحتجاجات التي أبدهّا مجتمعات صرب كوسوفو على هذه الحوادث كانت سلمية إلى حد كبير، فقد وقعت أحداث اتصفت بالترويع والتحرش في مجتمعات الطائفتين الألبانية والصربية في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، ألغى ممثلو صرب كوسوفو أو ألبان كوسوفو أو قاطعوا العديد من الاجتماعات واللقاءات المنتظمة بين الطوائف العرقية بدافع الخوف على سلامتهم.

وشهد الشهران الماضيان أيضا زيادة في حوادث العنف الموجهة ضد موظفي إنفاذ القانون التابعين لبعثة الأمم المتحدة وممتلكات البعثة. ففي ٣ آب/أغسطس، قتل ضابط من الشرطة الدولية التابعة للبعثة في هجوم شنه قناص في الجزء الشمالي من كوسوفو. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، قتل أيضا ضابط في شرطة كوسوفو كان خارج الخدمة قرب جاكوفيتشا. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أطلقت النار على ضابط آخر من شرطة كوسوفو في بريشتينا فأصيب بجروح، وقتل شخص آخر كان بمعيته.

أما الممتلكات التي تستخدمها الشرطة والهيئة القضائية، بما في ذلك مركز الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة ومركباهّا ومحكمة بريشتينا، فقد لحقت بها أضرار نتيجة تفجيرات وهجمات أخرى. ولم يدع أحد المسؤولية عن أي من هذه الهجمات. وأصدر أغلبية السياسيين المحليين وممثلي المؤسسات المؤقتة بيانات تدين هذه الحوادث.

وقد وقع بعض تلك الهجمات بعد إدانة أربعة أفراد من جيش تحرير كوسوفو السابق، في ١٦ تموز/يوليه، بارتكاب جرائم حرب ضد ألبان كوسوفو في الدرجة الأولى خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩. وجاء الحكم بمثابة أول إدانة لأفراد من جيش تحرير كوسوفو السابق بارتكاب جرائم حرب. أما ردود الفعل السلبية الأولية في صفوف عامة الناس ووسائط الإعلام المحلية فقد تراجعت بسرعة.

وبتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر، احتل نزلاء من سجن دوبرافا، وهو أكبر سجون كوسوفو، جزءا من السجن احتجاجا على ظروف العيش، ورفضوا العودة إلى زنزاناهّم رغم حصولهم على تأكيدات من مسؤولي البعثة بالنظر في شكاواهم وعدم اتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم. وعقب محاولة حراس السجن الدخول إلى الجزء المحتل، أضرم السجناء النار في فُرُشِهِم. وتوفي خمسة سجناء، وجرح ١٦ آخرون، نتيجة الحريق. وشرعت الشرطة فوراً في إجراء تحقيق في الحادث، وستنظر لجنة مستقلة في أسبابه وتقدم توصياهّا بشأنه.

أما بالنسبة للتطورات السياسية، ونتيجة للعطلة الصيفية، فقد شهدت الفترة هدوءاً في النشاط التشريعي والحكومي في بريشتينا. وعادت جمعية كوسوفو إلى الانعقاد بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر. ومنذ شهر تموز/يوليه، ركزت الحكومة على التطوير التشريعي والحالة الأمنية، ولم تتناول بدء حوار مباشر مع بلغراد.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، صادق البرلمان الصربي على ''إعلان بشأن كوسوفو وميتوهيا''؛ وفي ٥ أيلول/سبتمبر، اعتمد برلمان صربيا والجبل الأسود ''قراراً بشأن كوسوفو وميتوهيا''. وقد انتقد زعماء ألبان كوسوفو هاتين الوثيقتين، وخاصة الإشارات إلى مركز كوسوفو. كما قال زعماء ألبان كوسوفو إن هذه الخطوات أفضت إلى تعثر فرص إجراء حوار مباشر مع بلغراد. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أعربت حكومة كوسوفو علنا عن قلقها إزاء إقرار الإعلان الصربي، وأكدت عزمها على بناء دولة مستقلة.

أما فيما يتعلق بالعائدين والعلاقات بين الطوائف العرقية، ورغم أن نسبة العائدين ما زالت متدنية، فإن عودة الأقليات لا تزال تتجاوز ما كانت عليه في عام ٢٠٠٢. وفي الشهرين الماضيين، تحققت بعض وعود التمويل التي قطعها عدد من المانحين الرئيسيين، وبدأ العمل في مشاريع تتعلق بالعائدين. وفضلا عن ذلك، أحيل نحو ١٥٠ حالة إلى مرفق الاستجابة السريعة للعائدين، وهو مشروع مشترك بين بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر المساعدة لإعادة بناء المساكن لصالح الأشخاص العائدين. إلا أن الحالة الأمنية زادت من حدة المخاوف في الأوساط الصربية، مما أفضى إلى تأخير الجهود الرامية إلى تأمين عودة النازحين واحتمال إرجاء عودة المزيد منهم إلى الربيع القادم.

وقد أعرب الزعماء السياسيون في كوسوفو عن تأييدهم للعائدين، بما في ذلك - كما ذُكِرَ آنفا - من خلال رسالة مفتوحة نُشِرت يوم ٢ تموز/يوليه في الصحف اليومية الرئيسية في كوسوفو حضوا فيها الأشخاص النازحين من مختلف الأعراق على العودة. وفي ١٠ تموز/يوليه، عقدت جمعية كوسوفو أيضا جلسة كُرِّسَت للعائدين من الأقليات واتخذ خلالها قرار يؤيد العائدين ويشدد على ضرورة أن تدعم حكومة كوسوفو الأنشطة المرتبطة بالعودة وإعادة الدمج. وفي ٢١ آب/أغسطس، تعهد رجب رئيس وزراء كوسوفو بتمويل أنشطة عودة النازحين بمبلغ ٧ ملايين يورو من صندوق الفائض من الميزانية الموحدة لكوسوفو لسنة ٢٠٠٢، مؤكداً على أن هذه المساهمة من جانب المؤسسات المؤقتة إنما تدلل على التزام الحكومة إزاء مجتمعات الأقلية في أعقاب الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخراً.

كما أن روغوفا رئيس كوسوفو، ورئيس الوزراء رجب قد سافرا إلى مواقع العائدين تعبيرا عن تأييدهما العلني لعملية العودة. إلا أن البيانات والدعم العملي للعائدين على المستوى المركزي لم يتكرر على مستوى البلديات، بصفة عامة. فالتعاون بشأن مشاريع العائدين كان مثمراً في عدد من البلديات، وإن كانت الإجراءات التي يتخذها بعض موظفي البلديات في المناطق المتأثرة بالعنف ضد صرب كوسوفو لا تساعد على تحقيق المصالحة.

وفي ما يتعلق بالحكم الذاتي المحلي، كان للصراع السياسي الداخلي الدائر أساسا بين الأطراف الألبانية في عدد من بلدات كوسوفو تأثير سلبي متواصل على قدرة السلطات المحلية على إدارة شؤون الحكم المحلي بفعالية. كذلك، يظل تمويل مجتمعات الأقليات من الميزانيات البلدية ضعيفا و لم يتسن حتى نهاية حزيران/يونيه تحقيق مستويات التمويل المشترك المطلوبة في ميادين الإدارة البلدية والصحة والتعليم إلا لست من بلديات كوسوفو المختلطة الـ ٢٦. وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو عاكفة مع وزارة المال والاقتصاد في كوسوفو على تطوير أساليب لمعالجة هذه المشكلة العالقة.

وفي ميتروفيتسا، ركزت البعثة على تشجيع الأنشطة والحوار بين الطوائف. بيد أن أعضاء المجلس الاستشاري لميتروفيتسا الشمالية من صرب كوسوفو لم يشرعوا بعد في المشاركة رسميا في الاجتماعات.

أما في ما يتعلق بالاقتصاد، فقد طرحت وكالات كوسوفو الاستئمانية يومي ١٤ تموز/يوليه و ٢ أيلول/سبتمبر عطاءين لمجموعات عروض متتالية لخصخصة المؤسسات المملوكة للمجتمع. وقد تم حتى الآن عرض ما مجموعه ٢٤ مؤسسة للخصخصة، ووصل مبلغ العطاءات التي تم استلامها إلى ما يزيد على ٢٩ مليون يورو. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، تم إبرام أول ثلاثة

عقود لخصخصة المؤسسات المملوكة للمجتمع. وفي ١ تموز/يوليه، عُقد في بريشتينا اجتماع ثان لآلية تتبع عملية الاستقرار والارتباط. وخلال هذا الاجتماع، ناقش خبراء المفوضية الأوروبية وأفراد البعثة والمؤسسات المؤقتة جوانب تتعلق بنظام العدالة والشؤون الداخلية، وسياسات وسائط الإعلام، وسياسات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، ووضعوا توصيات لكفالة الامتثال للقواعد والمعايير المعمول بها في الاتحاد الأوروبي.

وواصلت البعثة وقوة كوسوفو التحرك ضد العناصر المشتبه بكونها متطرفة في فيلق حماية كوسوفو. والتحقيق جار الآن لمعرفة هوية أفراد الفيلق الذين يحتمل أن تكون لديهم ارتباطات بمنظمات متطرفة ومجموعات إجرامية. وفي أعقاب التحقيق مع ٥٠ من أفراد الفيلق، طُرحت توصية بتسريح ما مجموعه ١٨ ضابطا. وقد سبق لأحد هؤلاء أن استقال فيما صُرف آخر من الخدمة لجرم غير ذي صلة يتعلق بالنظام العام. وقد أوقف رئيس الفيلق مؤقتا سبعة من المشمولين بالقائمة عن الخدمة، وأحال ملفاتهم إلى شرطة البعثة لإجراء مزيد من التحقيقات.

ختاما، أود أن أقول إن البعثة سوف تواصل بقيادة السيد هولكيري التزامها بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالعمل مع الأطراف المحاورة كافة سعيا إلى تحقيق تقدم بشأن الأسس المرجعية التي ينطوي عليها إطار سياسة "المعايير قبل المركز". وتتمثل الأولوية في الوقت الراهن في مباشرة حوار بشأن المسائل العملية التي تشغل كلا من بريشتينا وبلغراد. ويمكن لهذا الحوار أن يعود بفوائد عملية على شعب كوسوفو بما يفضي إلى خلق جو من الأمل والثقة المتبادلين. والسيد هولكيري عاكف حاليا بنشاط على متابعة هذه المسألة بالتشاور مع الأطراف المعنية كافة. وهو يحاول في الوقت نفسه التوفيق بين المصالح المتضاربة ومعالجة مشكلة التصريحات التي تطلقها الأطراف المعنية من جانب واحد والتي لا تساعد دائما على مباشرة ذلك الحوار. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في كوسوفو. وفي هذا الصدد، سوف نواصل التشديد على ضرورة أن يقوم كل طرف بواجبه في وقف العنف. وقد اتسم الدعم المتواصل الفعال الذي يقدمه المجلس بأهمية حاسمة في تحقيق تلك الأهداف، وسوف يستمر في اكتساب هذه الأهمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): على قائمتي ١٨ متكلما. أود أن أقترح على الزملاء المساعدة في اختتام الجلسة بحلول الساعة الواحدة بعد الظهر. وهذا هدف مقدور عليه تماما. وفي حال قبول هذا الاقتراح، تكون النتيجة المنطقية إتاحة ما متوسطه ثلاث دقائق لكل بيان. وإني إذ أشير إلى هاتين النقطتين أنتقل إلى الأسماء الواردة على القائمة، آملا أن يتسنى تحقيق ذلك.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سوف أبدأ على الفور. أشكر بادئ ذي بدء السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

لقد رحبنا خلال جلستنا التي عُقدت الشهر الفائت بشأن هذا الموضوع بتولي السيد هولكيري منصب الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو. ولا شك في أنه تسلم مسؤوليته هذه في مرحلة صعبة وحرجة، نظرا لأعمال القتل التي وقعت مؤخرا في غرازديفاتش وتزايد حدة التوتر بين الطوائف في كوسوفو.

وتوفيرا للوقت، سوف أقصر ملاحظاتي على ولاية إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والدور الذي ينبغي لها أن تؤديه هناك.

إن إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو بعثة فريدة من نوعها في العديد من الجوانب. ففي حين أنها بعثة لحفظ السلام، تشكل الإدارة وبناء القدرات والتنمية

عناصر حيوية هامة في ولايتها. إن البعثة في ضوء تلك المسؤوليات ومحدودية مواردها وقدراتها، لا بد لها من أن تصوغ برنامج سياسات يتمحور حول أهداف واضحة وواقعية. وعلى البعثة أن تعمد لدى وضعها لأي مبادرة تتعلق بالسياسات إلى التشاور مع المسؤولين الحكوميين المحليين وكسب ثقتهم. إذ لا يرجح أن يحظى أي من هذه المبادرات بنجاح كامل دون إشراك مسؤولي كوسوفو في ذلك.

وفي هذا الصدد، تعتبر مسألة الأمن وسيادة القانون من المسائل التي يجب على البعثة التصدي لها بصورة عاجلة. ولا بد أيضا من تنشيط مجلس نقل السلطات والاستفادة منه لإدماج موظفي المؤسسات المؤقتة في مجالات السلطة المخصصة للبعثة. وينبغي للبعثة أن تتيح لموظفي حكومة كوسوفو القيام ببعض المسؤوليات المالية والمتعلقة بالميزانية تمشيا مع أحكام الفقرة ٥ من الإطار الدستوري. وفضلا عن منح مزيد من الاستقلالية للمؤسسات المؤقتة، يجب أيضا على البعثة أن تقوم بمبادرات لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة بناء كوسوفو. فمن شأن جميع المنجزات السياسية التي تحققت حتى الآن في كوسوفو أن تتعرض بسهولة للزعزعة على المدى الطويل في حال قصور عملية الانتعاش الاقتصادي.

إن الملاحظات التي أبديتها للتو تهدف إلى تمكين البعثة من تحسين أدائها. وفي الوقت نفسه، سوف نواصل حث البعثة على إنجاز أي تقدم ممكن في مجال بناء الثقة بين مختلف الطوائف وعودة اللاجئين وحماية الأقليات. ونشجع أيضا البعثة على مواصلة العمل من أجل إرساء حوار أوسع، بشأن المسائل الإدارية مبدئيا على الأقل، بين بلغراد وبريشتينا. ونأمل أن تفضي هذه التدابير وغيرها في الوقت المناسب إلى إيجاد المناخ الملائم للبدء بإحراز تقدم بشأن مسألة المركز التي تتسم بالصعوبة لكنها تنطوي على قدر من الأهمية.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للأمين العام المساعد السيد الهادي العنابي على الإحاطة الجوهرية التي قدمها بشأن الحالة في كوسوفو. إن آراء روسيا بشأن العمليات الجارية في هذه المقاطعة معروفة تماما، وإننا نشاطر إلى حد كبير التقييمات التي قدمها السيد العنابي.

إننا نعتقد أن جوانب التقدم التي تم إلى حد كبير تحقيقها بفضل الجهود الدولية لم تُحل دون استمرار تعقد الحالة في المقاطعة. إذ لا تزال بنود أساسية في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم تُنفذ بعد، ولا سيما ما يتعلق منها بحالة سكان كوسوفو من غير الألبان وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ولا يتمتع سكان المقاطعة جميعا بقدر موثوق أو متكافئ من السلامة. وثمة غياب للحريات والحقوق الأساسية وللتسامح بين الطوائف. والجهود المبذولة حاليا لمحاربة الفساد والجريمة المحلية والعابرة للحدود تتسم بالضعف.

ومن المؤسف أن كوسوفو غرقت مجددا خلال الشهر المنصرم في موجة جرائم ذات دوافع طائفية واضحة. وأشنع هذه الأعمال الهجوم المسلح الذي شُن يوم ١٣ آب/ أغسطس على تلامذة صرب في غرازديفاتش. وقد أصدر المشاركون في اجتماع فريق الاتصال الذي عُقد في موسكو يوم ٤ أيلول/سبتمبر بيانا أدانوا فيه هذا العمل الهمجي فضلا عن الحوادث الأخرى التي وقعت في كوسوفو وذهب ضحيتها سكان مدنيون. إن ارتكاب أعمال عنف من هذا القبيل لا يمكن أن يكون له مبرر في أي ظرف من الظروف. فالقتل أداة

الإرهـاب، والذيـن يقـترفون هـذه الجرائـم مجرمـون. إنهـا حقيقة يجب إعلانها بكل صراحة دون أي تردد.

إننـا لا يمكـن أن نقـف مكتـوفي الأيـدي إزاء محاولـة الإرهابيين زعزعة استقرار الأوضـاع في بلـدان بعينـها وفي منـاطق بأكملـها. وفي مـا يتعلـق بكوسـوفو، لا شـك أن الأمر يتعلق بمظهر آخر من مظاهر الإرهاب ينطوي على خطر جسيم في ظل الوقـائع الـتي نشـهدها هنـالك، حيـث يؤدي ذلك إلى زيادة حدة التوتر في العلاقة بين الطوائـف التي تعاني أصلا من تعقيدات. ويمكن لمثل هـذا النـوع مـن الحوادث أن يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل لها عواقب سلبية للغاية على التوصل إلى تسوية في الإقليم.

ونحيط علما بالخطوات التي اتخذها الوجـود الـدولي والـتي تهـدف إلى اعتقـال المجرمـين وتقديمـهم إلى المحاكمــة. وإننا مدينون بالعرفان لرئيس بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو، السـيد هولكـيري، علـى ردود فعلـه السـريعة علـى الأحـداث. ونحـن علـى يقـين أن رؤســاء مؤسسـات الحكـم الـذاتي المؤقتـة وكبـار ساسـة كوسـوفو سـيوفرون مسـاعدة نشـطة للتحريـات وسـيعيدون مجـددا التأكيد العملي على التزامهم بهدفهم المعلن ألا وهـو بنـاء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في الإقليم.

ويواجه الممثل الخاص للأمين العـام تحديـات معقـدة في سـبيل اسـتعادة الطـابع المتعـدد الأعـراق للإقليـم. ونحـن ندعـم الأولويات التي حددها، بما في ذلك تطبيـع الحالـة في الإقليم، وكفالـة سيادة القـانون، وحـل المشـكلات المتعلقـة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا وبالانتعاش الاقتصادي.

ومن الأهمية القصوى تنفيذ مبدأ المعايير قبل المركـز الـذي يسـعى إلى كفالــة الظـروف الديمقراطيـة الأساسـية الضروريـة في كوسـوفو وإنشـاء الآليـات الملائمـة لتحقيــق ذلـك الغـرض. ويجـب أن يكـون تنفيـذ هـذه الالتزامـات تحت إشراف دولي متواصل.

وسيدعم تحقيق هذه الأهداف إجراء حـوار عـاجل بين بلغراد وبريشتينا بشـأن القضايـا التقنيـة ذات الاهتمـام المشـترك وذلـك بمسـاعدة دوليـة بنـاءة. ونعتقـد أن دور الوساطة الأساسي في هـذه العملية يجب أن يؤديه الممثل الخاص للأمـين العـام بتعـاون وثيـق مـع فريـق الاتصـال والاتحاد الأوروبي.

ونحث البعثة على الاضطلاع بـدور أكـثر نشـاطا واتسـاقا في التصـدي لأي بـادرة مـن بـوادر التعصـب والإجـرام بـين الأعـراق، وعلـى اجتثـاث جـذور نمـو الحركـات المتطرفـة في الإقليـم، وتعزيـز القـانون هنـاك. وأكد اجتماع فريق الاتصال في موسكو، باشتراك السـيد هولكيري، تلاقي وجهات نظر جميع المشـاركين الدوليـين الأساسيين، في التسـوية حيـال ترتيـب التدابـير الواجـب اتخاذهـا في هـذا الميـدان، وفحواهـا. ونلاحـظ علـى وجـه الخصوص وجهة النظر التوفيقية الواضحة ومؤداهـا أن أي مناقشة بشأن المركز المستقبلي لكوسـوفو سـتكون سـابقة لأوانهـا في هـذه المرحلة وأن أي محاولـة لعرقلـة حـل هـذه القضية ستكون غير مقبولة.

وينـوي الاتحـاد الروسـي، مـن جانبـه، مواصلـة المشـاركة النشـطة في الجـهود الشـاملة الـتي تهـدف إلى التوصل إلى حل عادل ومتوازن ودائم لمشكلة كوسوفو.

السـيد تفروف (بلغاريـا) (تكلـم بالفرنسـية): أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد العنابي على إحاطته الإعلامية المفعمة بالحقائق والشـاملة وأن أكـرر دعـم بلـدي الكـامل للممثـل الخـاص للأمـين العـام، السـيد هولكـيري. ومـرة أخـرى، نناشـد جميـع الأطـراف التعـاون معـه في تنفيـذ مهمته المعقدة والصعبة للغاية.

وبلغاريا، بوصفها أحد البلدان المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به بعد قليل سفير إيطاليا، نيابة عن الاتحاد. وتود بلغاريا بوصفها أحد بلدان المنطقة، وهي تقع على مقربة شديدة من كوسوفو، أن تدلي ببضعة تعليقات إضافية.

مرة أخرى، تدين بلغاريا إدانة مطلقة أعمال العنف التي أشار إليها فيما سبق السيد العنابي والتي راح ضحيتها أبرياء من ضمنهم أحد رجال الشرطة. ونتقدم بتعازينا إلى الهند. وتعتقد بلغاريا أن جميع هذه الأعمال هي أعمال عنف عرقي وأن الهجمات على ممثلي المؤسسات الدولية في الإقليم لا تؤدي إلا إلى تقويض جهود الأطراف الفاعلة المحلية والدولية التي تعمل من أجل مستقبل كوسوفو ومن أجل أن يعيش جميع سكان الإقليم حياة طبيعية. ومرة أخرى تذكر بلغاريا بأن هذه الأعمال لا يمكن أن تؤدي بأي حال من الأحوال إلى تحسين مواقف الأطراف في المفاوضات بل تؤدي إلى مجرد تأخير عملية التطبيع ولن تخدم إلا مصالح القلة القليلة التي تتغذى على الفوضى والجريمة المنظمة. ولا شك أن العنف ليس في صالح الممثلين السياسيين الشرعيين في كوسوفو ناهيك عن الأشخاص العاديين.

لذلك نعتقد أن التعاون الكامل من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مع تحقيقات الشرطة وأن محاكمة مقترفي أعمال العنف سيوفران الدليل على استعدادها لتحمل عبء الإدارة الأصيلة لشؤون الإقليم. وفي هذا الصدد، نذكّر بأن بلغاريا لا تزال مهتمة جدا بالتحقيق في مقتل فالنتين كرموف، أحد الموظفين الدوليين من بلغاريا الذي قتل في بريشتينا عام ١٩٩٩.

وتواصل بلغاريا باهتمام وبقلق متابعة أعمال التعصب العرقي التي تعوق المصالحة فيما بين المجتمعات المحلية العرقية وعودة اللاجئين إلى ديارهم. ونحن نعتقد أن الوجود الدولي في كوسوفو، ولا سيما وجود الأمم المتحدة، يجب أن يظهر بما لا يدع مجالا للشك لجميع الأطراف الفاعلة، بغض النظر عن أصلها العرقي، أن هذا التصرف وتشجيع العنف أمران غير مقبولين ولن يتسامح المجتمع الدولي بشأنهما.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الإيجاز، مثلما طلبتم، سيدي، ولكنني أود أن أثير بعض النقاط.

أولا، يتضح جليا أننا نشجب وندين أعمال العنف والهجمات التي حدثت في غضون الأشهر القليلة الماضية. وأخشى أن ذلك يذكرنا جميعا مرة أخرى بأهمية ترسيخ سيادة القانون في كوسوفو. وهذا شيء تعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جاهدة على تحقيقه وآمل أن ندعمه جميعا.

ونعتقد أن الطريق إلى الأمام بوجه عام يكمن في التركيز على تطبيق المعايير قبل المركز. ويبدو لنا أن هذا النهج قابل للتطبيق على نحو جيد. ونحن نشجع البعثة وكل من ينخرط في هذا الجهد على مواصلة تطبيقه. وتحقيق المعايير التي وضعت ضروري لتوفير حياة أفضل لجميع أهل كوسوفو بينما نحن نتحرك إلى الأمام، وستواصل الولايات المتحدة من جانبها عرض الخبرة التقنية لدعم تلك العملية.

ونحث أيضا الممثل الخاص للأمين العام على دعوة مسؤولين من بلغراد وبريشتينا للاجتماع في أقرب وقت ممكن بغية بدء حوار بشأن الأمور العملية. ونعتقد أن هذا أمر مهم. وينبغي عقد هذه المباحثات أولا على مستوى الخبراء التقنيين والتعامل مع القضايا العملية ذات الاهتمام المشترك من قبيل الطاقة والنقل.

وأود أيضا أن أذكر أن التعليقات أو الإعلانات الأحادية من جانب حكومات البلدان المجاورة أو الأطراف داخل كوسوفو بشأن مستقبل كوسوفو هي سابقة لأوانها وغير مفيدة. والمحاولات الرامية إلى الحكم مسبقا على المركز النهائي لن تؤدي إلا إلى صرف الانتباه عن العمل الهام الحالي المتمثل في تنفيذ المعايير وبدء الحوار المباشر بشأن المسائل العملية. ونحن نعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون موضع التركيز. ونأمل أن يركز جميع قادة المنطقة على مساعدة السيد هولكيري في سعيه إلى تنفيذ مهامه الجديدة البالغة التعقيد. وذلك قطعا ما تعتزمه حكومتي.

السيدة داشتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): نحن أيضا نشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية. وتجدد فرنسا إدانتها القوية لأعمال العنف المرتكبة في كوسوفو خلال الشهر الماضي. وقد وصف الممثل الخاص للأمين العام تلك الأعمال بأنها أعمال إرهابية وأن مرتكبيها إرهابيون. ولا ينبغي لتلك الجرائم أن تُفل عزمنا على التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بمساعدة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو وجميع الأطراف المعنية.

يجب علينا أيضا الاستمرار في مكافحة الجريمة المنظمة. وهي توشك أن تصبح بلوى رئيسية، وهي لا تشكل تهديدا لأمن جميع سكان كوسوفو فحسب، ولكن أيضا للاستقرار الإقليمي ولأوروبا بأكملها.

إن التزام سلطات الحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو التزاما قويا له أهمية بالغة لدحر قوة ذلك النوع من الجريمة. ونحن سنحكم على قدرتها على ممارسة السلطات الموكلة إليها وفقا للنتائج الملموسة التي تحرزها.

ويعني تجدد العنف أيضا أنه ينبغي لنا أن نظل محترسين من حيث كمية قوة الأمن الدولية المنشورة في كوسوفو. ويجب أن تظل متوفرة الوسائل الكافية لقوة كوسوفو للوفاء بمهمتها. وأود أن أذكر هنا بأن فرنسا لا تزال واحدة من البلدان الرائدة المساهمة بقوات في كوسوفو وأن جنودها منتشرون في مناطق مكشوفة جدا.

وفي ذلك السياق المتوتر، نؤكد من جديد ثقتنا الكاملة بالممثل الجديد الخاص للأمين العام ودعمنا له في مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن مقتنعون بأن صيغة ''المعايير قبل المركز'' لا تزال صالحة تماما. وكما قال السيد العنابي، سيقدم السيد هولكيري مقترحات لجعل تلك المعايير أكثر قابلية للتنفيذ. ونحن نثق به ثقة تامة ليحدد، بالتعاون مع سلطات الحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو، أفضل الطرق للتقدم، بدون تأخير، في مجالات مثل سيادة القانون والنظام العام واحترام الأقليات وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين.

أخيرا، لدينا ثقة كاملة بالسيد هولكيري ليحدد الوسائل التي يمكن بها أخيرا بعد انتظار طويل إقامة حوار مباشر ومستمر بين بريشتينا وبلغراد بشأن المسائل العملية المتعلقة بالمصالح المشتركة. ونعتقد أن الحوار المباشر من شأنه أن يساعد بشكل محدد على تحسين الحياة اليومية في كوسوفو لجميع سكانها.

السيد سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): لا يود وفدي أن يفوت هذه الفرصة لمخاطبة أعضاء المجلس للإعراب عن أعمق حزننا على وفاة صديقة المكسيك العظيمة، وزيرة خارجية السويد، السيدة آنا لينت. إنه لفقد كبير، ونحن نشارككم فيما أعربتم عنه، سيدي الرئيس، بالنيابة عن المجلس.

ونشكر أيضا السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية، التي يحلل فيها أحدث التطورات في كوسوفو وإمكانيات توطيد السلام فيها.

لم تكد تمضي ثلاثة أسابيع منذ أن درس مجلس الأمن الموضوع الذي نعالجه اليوم. وفي تلك المناسبة، اجتمعنا نتيجة عمل إجرامي استهدف المبدأ الذي يؤسس التعدد العرقي بوصفه صيغة للتعايش في الإقليم. وفي ٢٦ آب/أغسطس شُن هجوم آخر، بالقرب من مدينة كليم، في إقليم بك، بالأسلحة النارية على الأقلية الصربية. وفي ٣١ آب/أغسطس، حدث انفجاران في مدينة سرنيتسا، فخلفا قتيلا واحدا وثلاثة جرحى. ووفدي يدين مرة أخرى تلك الأنواع من الأعمال ويود أن يتشاطر مع الأعضاء شعوره بأبلغ القلق من أن تلك الفظائع أصبحت مواضيع متكررة ويتعين درسها في كل مرة نناقش كوسوفو.

ولذلك نود أن نقول إن المكسيك ترى أن الطريق إلى تحقيق الازدهار والتسامح في كوسوفو، حيث يسود القانون ومراعاة حقوق الإنسان، هو الطريق الذي لا تود الجماعات المتطرفة سلوكه. وبالتالي، يجب وقف تلك الأنواع من الأعمال التي تزيد الكراهية والفوضى.

لقد شكل المجتمع الدولي تحالفا استراتيجيا ممتازا فيما يتعلق بكوسوفو. وجرى استثمار موارد بشرية ومالية كبيرة وإرادة سياسية كذلك للإسهام في جهد إعادة البناء والمصالحة. ويجب المحافظة على ذلك الجهد، ويتعين علينا تحقيق هدف مجلس الأمن.

ولذلك ينبغي للمجلس ألا يقتصر على إدانة أعمال العنف. يجب علينا مواجهة الأسباب التي تنتجها، كخطوة أولى، بغية أن ننفذ في وقت لاحق استراتيجيات لمنع تكرارها في المستقبل. وترى المكسيك أنه ينبغي للاستراتيجية أن تكون شاملة، تعالج في نفس الوقت مسائل التعليم والأمن والتنمية وإقامة العدالة.

في مجال التعليم، يجب تعزيز الأنشطة والبرامج على جميع المستويات لتنمية التفاهم المشترك بين الثقافات والأديان والتقاليد، والتبادل بين الطوائف كأساس للتفاهم الثقافي والتعايش. وإعادة الحياة إلى طبيعتها في الإقليم مسؤولية تقع على عاتق جميع أبناء كوسوفو. ولا يمكن أن يوجد تعايش حقيقي بينما توجد الريبة.

وبغض النظر عن الأصول العرقية أو المعتقدات الدينية، فإن كل أبناء كوسوفو مسؤولون مسؤولية مشتركة عن صياغة ذلك المستقبل الذي يسع الجميع. وبالتالي، يجب علينا أن ندعم بشكل أكثر حسما تشجيع عودة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة وطبيعية.

ومن الضروري أيضا أن تفوز مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت بثقة واحترام السكان قاطبة، والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي العمل وفق القانون، وبشفافية وإحساس بالإنصاف والعدالة. وفي ذلك السياق اعتبرت المكسيك أن من التدابير الإيجابية ما حدث مؤخرا من تعليق عضوية سبعة أفراد من فيلق حماية كوسوفو وإنذار ثمانية آخرين لاتهامهم بالارتباط بالجريمة المنظمة والجماعات المتطرفة.

وتنوه المكسيك مع الارتياح بالجهود التي يضطلع بها السيد هاري هولكيري، رئيس إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، لبدء الحوار بين بلغراد وبريشتينا بشأن المسائل العملية. وما من شك في أن صياغة آلية للحوار المباشر ستعتمد على التقدم المحرز في البنود السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتفاهم المشترك بين جميع السكان في الإقليم.

ختاما، أود أن أقول إن الاتجار بالأسلحة غير المشروعة وحجم هذه الأسلحة بين سكان كوسوفو يمثل مصدر قلق وينبغي أن يكون سببا رئيسيا لاهتمام المجلس. وترى المكسيك أنه ينبغي الحد إلى أقصى درجة ممكنة من الاتجار بالأسلحة وامتلاكها، لأن مجرد وجودها يمكن أن يشجع على العنف الاجتماعي. ولذلك نرحب ببرنامج العفو العام الثالث، الذي تنظمه الأمم المتحدة، والذي سيعقد في أيلول/سبتمبر.

وترى المكسيك أنه بقدر ما توجد إرادة في كوسوفو لإدارة الحوار، سيكون هناك مستقبل وستصبح الأعمال الطائشة من مخلفات الماضي.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن اشكر السيد العنابي، الذي ستساعدنا إحاطته الإعلامية المفصلة والشاملة في تبادل الآراء بشأن تطور الحالة في كوسوفو.

بعد أربعة أعوام من التجميد المؤقت لمركز كوسوفو ما زال سجل أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في ذلك الإقليم يبدو مختلطا، بالرغم من التفاني الجدير بالثناء للسيد هولكيري. ويجب أن نشيد بالتقدم المحرز على الصعيد السياسي والإداري، لكن إنعاش الاقتصاد وعودة اللاجئين وإعادة الممتلكات، فضلا عن إرساء سيادة القانون ومشكلة الأمن، ما زالت تمثل مصادر للقلق.

فعلى الصعيد الاقتصادي، بالرغم من التحسن الذي جرى في الإطار التشريعي والإداري، لا بد من تكريس اهتمام أكبر لإيجاد الوظائف ولتشجيع التبادلات الإقليمية.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين وإعادة الممتلكات ومسألة الأشخاص المختفين، فإننا ندعو إلى تعزيز الجهود الجارية المبذولة لتشغيل الآليات الموجودة بصورة سليمة. وبالإضافة إلى ذلك، فان غياب الحوار بين الطوائف وازدياد العنف بين العرقيات والجريمة وانعدام الأمن تؤثر في إعادة سيادة القانون التي يسعى إليها منذ فترة طويلة. وتبين لنا عمليات قتل المدنيين، التي نشجبها ونستهجنها، بأن الحالة ما زالت غير مستقرة. وتحظى تدابير من قبيل تعزيز الشرطة والهياكل القضائية بالأسبقية. كما أن إعادة تنظيم فيلق حماية كوسوفو وتحويله إلى هيئة متعددة الأعراق متخصصة في التدخلات في حالات الطوارئ أمر يتماشى مع ذلك الالتزام.

وفضلا عن ذلك، يلاحظ وفدي انه، في سياق تحسين الحالة الراهنة في كوسوفو، لا بد من أن تؤخذ في الحسبان عناصر أخرى تحظى بأهمية رئيسية. وتشمل تلك العناصر، في جملة أمور، الحوار بين بريشتينا وبلغراد؛ واتباع نهج إقليمي؛ والتعاون بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو والمسؤولين المنتخبين في كوسوفو والسلطات في صربيا والجبل الأسود؛ وبسط سلطة الإدارة الانتقالية في جميع أرجاء الإقليم، وأخيرا، تعبئة الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المتناسقة في كوسوفو.

إننا نحث الأطراف على بذل قصارى جهدها بغية تيسير بدء المفاوضات المزمع إجراؤها في الخريف المقبل بين بلغراد وبريشتينا.

وينبغي ألا يبقى الحوار المباشر بين الطائفتين الصربية والألبانية حلما من أحلام اليقظة؛ ويجب أن يصبح واقعا على الأرض وأن يكون القوة الدافعة للتطور السلمي في منطقة البلقان.

ولا يمكنني أن أختتم كلمتي دون أن أشدد على الدور الكبير الذي يجب أن تضطلع به مختلف مكونات سكان كوسوفو في البحث عن حلول لمشاكل الإقليم.

إن فعالية دعم المجتمع الدولي – الذي ما زال ضروريا – تتوقف على ذلك.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أسوة بالمتكلمين السابقين، سأحاول أن أتكلم بإيجاز. في البداية أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية التي أطلعتنا على الأنشطة التي يقوم بها السيد هولكيري في كوسوفو. وفي آخر جلسة لنا بشأن هذا البند أعربنا عن ارتياحنا حيال تكليف السيد هولكيري، الذي عمل فترة هامة رئيسا للجمعية العامة قبل عدة سنوات. إننا نثق بأن الاتصالات التي أقامها السيد هولكيري مع طائفة واسعة من المسؤولين السياسيين في كوسوفو ستؤتي أكلها التي يتمناها الجميع، تمشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونؤمن بأن كوسوفو تمر اليوم بمرحلة جوهرية. فمن ناحية، نلاحظ إحراز تقدم كبير في تحقيق قدر كبير من الاستقلال الذاتي، لا سيما النقل التدريجي للسلطة وللمسؤوليات غير المناطة بالبعثة، تمشيا مع الفصل ٥ من الإطار الدستوري. وينبغي أن تستمر تلك العملية. بيد أنه يبدو أن مجموعة من أعمال العنف المستهجنة – وقعت كلها خلال الفترة المعنية – أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى، ما زالت تشوب هذه العملية. وإننا بالتأكيد ندين جميع أعمال العنف تلك بأشد لهجة.

وبالإضافة إلى التعبير عن قلقنا حيال حوادث العنف تلك وحيال الجرائم التي ترتكب ضد الأقليات، نود أن نقول إنه، في رأينا، يجب ألا تعرقل هذه الأعمال والجرائم عملية السلام. فكل مظاهر العنف ذي البواعث العرقية و المضايقة والتمييز تتناقض مع تحقيق كوسوفو المتعددة الأعراق، وتنتهك روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إننا نسلم بالتدابير التي تتخذها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو من أجل القبض على مرتكبي تلك الأعمال وتقديمهم إلى العدالة. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه بدون العودة الكبيرة والمستدامة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، فإن من المستحيل بناء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي قادر على إدماج كل سكان كوسوفو.

ونتفق مع الممثل الخاص للأمين العام بشأن تنفيذ خطة لتشغيل النقاط المرجعية في إطار سياسة ”المعايير قبل المركز“، وفيما يتعلق بالمركز النهائي لكوسوفو، فإننا ندعو الأطراف إلى أن تتحاشى أي شكل ضمني أو صريح من أشكال الاستفزاز.

أخيرا، نحث الأطراف على تعميق وتوسيع الحوار. ونرحب بتصريحات السيد هولكيري المتعلقة بإجراء حوار أوثق بين بلغراد وبريشتينا. فبدون ذلك الحوار – أو بدون إجراء حوار بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو وجمعية كوسوفو – يصبح تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتحديات الكبيرة بعيد المنال.

آمل ألا أكون قد تجاوزت ثلاث دقائق، سيدي الرئيس.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد العنابي شكرا جزيلا. وستتكلم إيطاليا بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، لذا سأقتصر على الإدلاء بثلاث نقاط.

أولا، قبل مضي أقل من شهر، اجتمعنا هنا وشجبنا الجريمة الإرهابية التي ارتكبت ضد أطفال صرب كوسوفو. وللأسف، نلاحظ أن أعمال العنف الطائفية والسياسية لم تتوقف. ويحدونا الأمل أن يحاكَم مرتكبو هذه الجرائم وأن يدانوا. ولا يمكن أن تفلت الجرائم التي ارتكبت من العقاب. ويتوقف مستقبل كوسوفو على إحلال الأمن. فالأمن مهم للانتعاش الاقتصادي، لكنه

جوهري أيضا لبناء مجتمع ديمقراطي متسامح ولعملية عودة مواطني كوسوفو من الأصل غير الألباني. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تترجم الرسالة المفتوحة التي تدعو الأشخاص المشردين إلى العودة إلى كوسوفو إلى واقع.

ثانيا، يحدونا الأمل أن يحظى السيد هولكيري بالنجاح في رئاسة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو. وهو يحظى بدعمنا الكامل، لكن من الواضح أنه لا بد من أن ينال الدعم والتعاون من سلطات بريشتينا وبلغراد. إننا نكرر مرة أخرى إننا نتفق اتفاقا تاما مع السياسة التي تعززها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو، تمشيا مع مبدأ ”المعايير قبل المركز“

ثالثا وأخيرا، نجد أن البيانات العلنية للقادة السياسيين مثيرة جدا للقلق. فالمواقف التي تتناقض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسمح بترويجها علنا وباستمرار. إننا نشجب أية محاولة لإنشاء مؤسسات أحادية الطائفة، كما ندعو إلى تفكيك كل الهياكل الإدارية الموازية التي ما زالت تعمل. ولا بد من أن نشجع بصورة نشيطة مشاركة سكان كوسوفو من الأصول غير الألبانية في الجمعية ومجلس نقل المسؤوليات.

وإسبانيا يحدوها الأمل أن يتحول نداء تسالونيكي من أجل الحوار بين بلغراد وبريشتينا إلى واقع. ولا بد من أن يكف قادة الطرفين على حد سواء من وضع شروط مسبقة بشأن ذلك الحوار ولا بد من أن يبدأوا الحوار في أقرب وقت ممكن.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وأن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية التي تضمنت آخر تطورات الحالة في كوسوفو.

ونأسف لأن التقدم الملموس الذي أحرزته العملية السياسية في كوسوفو على الصعيد المؤسسي، مع انتقال الاختصاصات التدريجي إلى مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية، لا يضاهيه تقدم مماثل في المجال الأمني. فالحالة المعقدة التي لا تزال كوسوفو تواجهها تثير بعض القلق.

ويدين وفدي بشدة أعمال العنف التي وقعت مؤخرا. وكما ذكر السيد العنابي هذا الصباح، فإن قتل الأطفال والترهيب اليومي للأشخاص المستضعفين هما اعتداء على العملية الحاسمة للإصلاحات الديمقراطية. ويجب ألا يُسمح لتلك الأعمال بتقويض عملية السلام والجهود الرامية إلى بناء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو. وإننا نوجه نداء من أجل الإنهاء الفوري للعنف.

ونود التأكيد على أن من مسؤولية زعماء كوسوفو أن يكبحوا العنف العرقي بشكل حاسم. ونحثهم على العمل مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو لتحسين الوضع الأمني في كوسوفو، خاصة من خلال تقوية الشرطة المحلية واعتماد تدابير لمكافحة الجريمة المنظمة.

ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وفريق الاتصال من أجل إنهاء حلقة العنف. وفي ذلك الصدد، نجد أهمية كبرى في الدفع قدما بترع أسلحة السكان، مستفيدين في ذلك من مجمل المزايا التي يتيحها برنامج العفو الذي استهلته مؤخرا بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، البرنامج الذي يسمح لمواطني كوسوفو الحائزين لأسلحة غير قانونية بتسليمها إلى سلطات إنفاذ القانون. فمن الواضح أن انتشار الأسلحة يشجع العنف والجريمة المنظمة والإرهاب.

ومن المهم مواصلة تعزيز سيادة القانون، ودعم عودة اللاجئين، وتشجيع احترام حقوق الأقليات، ومواصلة التنمية الاقتصادية. وينبغي أن تبقى تلك الأهداف أولويات وينبغي لجميع الأطراف أن تشجع على تحقيقها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري بغية بناء مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح ولديه أساس اقتصادي متين ومؤسسات ديمقراطية عاملة.

ويعرب وفدي أيضا عن أمله في أن تعمِّق الأطراف التزامها بالقيم الديمقراطية وسيادة القانون؛ وأن يُجرى الحوار المجدي والبناء بين بلغراد وبريشتينا بشأن الأمور العملية ذات المصلحة المتبادلة وأن يتم توسيعه بشكل أكبر ليشمل القضايا السياسية؛ وأن تُحقق نتائج ملموسة دون تأخير طويل.

ختاما، نود أن نعيد التأكيد على تأييدنا الكامل لسياسة ''المعايير قبل المركز''. فالأهداف المحددة لهذه السياسة ضرورية للعملية السياسية التي صُممت لتحديد مستقبل كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يقيم مجتمعا متعدد الأعراق وديمقراطيا.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد السيد الهادي العنابي على إحاطته الإعلامية الوجيزة والمفيدة جدا. وأود أيضا أن أشير إلى أنني أؤيد البيان الذي ستدلي به الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه الجلسة.

إن سلسلة الأحداث العنيفة التي وقعت في الأسابيع الماضية تبرز الطابع الملح للحوار والمصالحة في كوسوفو. وينبغي ألا نسمح لأعمال قلة من المتطرفين والمجرمين بأن تحيد بنا عن مهمة إنشاء كوسوفو مستقرة وسلمية وديمقراطية.

ولقد أدان زعماء المنطقة العنف ويقولون إنهم يريدون أن يكونوا شركاء مسؤولين في المجتمع الدولي وأن ينضموا إلى المؤسسات الأوروبية بأسرع ما يمكن. ولكنهم فشلوا حتى الآن في اتخاذ العديد من الخطوات الصعبة واللازمة لتحقيق طموحاتهم، وقبل كل شيء من خلال التنفيذ الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إننا نشعر بخيبة الأمل لأن الإعلان الذي صدر مؤخرا عن برلمان صربيا بشأن كوسوفو قد ألقى باللائمة عن عدم تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على عاتق الطائفة الألبانية وحدها. ومن الواضح أن الطرفين كليهما لم يفيا بالتزاماتهما. فعلى سبيل المثال، كان إنشاء هياكل موازية غير قانونية في شمال كوسوفو وفي المعاقل الصربية في مناطق أخرى عقبة رئيسية في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). علاوة على ذلك، كان مخيبا للآمال أن الإعلان البرلماني لم يقل شيئا عن مصالح واحتياجات أبناء الطائفة الألبانية، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان كوسوفو.

من ناحية أخرى، نحث ممثلي مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية في كوسوفو على الاستمرار في إدانة العنف، وبذل المزيد من الجهد لتشجيع التسامح العرقي وتشجيع قبول سيادة القانون. فذلك هو السبيل الوحيد لتهيئة مناخ أكثر ملاءمة لعودة اللاجئين. إن إنهاء العنف والترهيب الطائفي هو من أهم عناصر التقدم. والعنصر الحاسم الآخر هو الحاجة إلى الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن أفضل السبل للتعاون في المسائل العملية. ونأمل أن يبدأ هذا الحوار قريبا. ولا نعني بذلك المحادثات بشأن المركز النهائي لكوسوفو، التي لا يمكن إجراؤها إلا عند تحقيق معايير الممارسة الديمقراطية والتسامح العرقي.

إننا نعلق آمالا كبيرة على برنامج العمل الخاص بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، ونؤيد أولوياته تأييدا كاملا. وفي ذلك الصدد، نحن مهتمون بتلقي المعايير المطبقة وخطة العمل، التي ستحدد المهام الملموسة المطلوب تحقيقها خلال الأشهر القادمة.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أيضا أن يشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية التي تشمل معلومات مستكملة ومفيدة جدا. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أدان مجلس الأمن، بإجماع تام، الحوادث غير المبررة والمهلكة في أغلب الأحيان، التي وصفها السيد العنابي. ودعا المجلس إلى ضبط المرتكبين ومحاكمتهم حتى يحاسبوا على جرائمهم. وأود أن أثني على التعبئة التي يبدو أنها آخذة في التزايد بين السكان اليوم لمساعدة الشرطة في تحقيقاتها.

وأذكِّر أيضا بأنه في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قدم السيد شتاينر إلى المجلس أحدث تقرير للأمين العام عن كوسوفو (S/2003/675). وكان تقييما شاملا لجهود الأمم المتحدة من أجل تطبيع الوضع في ذلك الإقليم. وتضمن ذلك التقييم، رغم أنه كان إيجابيا إلى حد كبير، بعض الأسباب المثيرة للقلق نظرا لمشكلات معينة أبرزها السيد شتاينر في إحاطته الإعلامية الاستهلالية في ذلك اليوم. ولقد تفاقمت تلك المشكلات منذ ذلك الحين، كما لاحظنا في بيان السيد العنابي اليوم. ويعتقد وفدي أن تلك المشكلات تنبع من استمرار التعصب، والكراهية، وردود الفعل الغريزية القائمة على أساس الهوية، والتي تغذي التناحر الحزبي والظلم والعنف، وبالتالي الشعور بانعدام الأمن.

إن سكان كوسوفو يحلمون بالسلام وبمجتمع متصالح ومتضامن يجتمع على رؤية مشتركة للرفاهية. علاوة على ذلك، وكما شهد المجلس على أرض الواقع في الشهر الماضي، يدرك السكان التزام المجتمع الدولي الراسخ والتضحيات الهائلة التي يقدمها رجاله ونساؤه بدافع حسن النية. فأولئك الرجال والنساء يعملون مع السكان يوما بعد يوم لضمان تحقيق استقرار كوسوفو ومصالحة جميع سكانها.

وإنشاء بيئة آمنة يتم فيها نزع السلاح ونزع الألغام، وكفالة حماية حرية الحركة، وتيسير عودة اللاجئين والمشردين، وتهيئة الظروف لتحقيق تسوية دائمة للمشكلة - وأستطيع الاستطراد إلا أن أعضاء المجلس يعرفون جيدا أن هذه هي المهام المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكل تلك الأهداف تقلق المتطرفين من جميع الجهات الذين لا يسعدون إلا في حالات الاضطراب والفوضى.

لقد حددت الأمم المتحدة الشروط التي أدت إلى تحقيق آمال وأحلام أبناء كوسوفو أو إلى تعزيزها. فبالإضافة إلى المسؤوليات الملقاة على عاتق المنظمة بموجب الميثاق، فإن عليها التزاما أخلاقيا محددا بإنهاء مهمتها في كوسوفو بنجاح. ولقد ذكر السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، أن الأحداث المشار إليها لن تؤدي إلا إلى زيادة عزمنا على إرساء سيادة القانون لشعب كوسوفو.

وفي هذا الصدد، فان الممثل الخاص بحاجة إلى الدعم القوي من الأمم المتحدة ليتناول بنجاح الأولويات التي حددها سلفه السيد شتاينر لعام ٢٠٠٣ والتي وافق عليها المجلس. إن كوسوفو تمر بمرحلة حساسة وعلى مجلس الأمن وبالدعم المعهود من الأمين العام كوفي عنان وممثله الخاص أن يضع استراتيجيته ووسائل تنفيذها بشكل يضمن أن تمتد أنشطته في الإقليم لأمد بعيد.

لذلك يجب أن نتأكد أننا نعرف ما الذي يريده حقيقة شعب كوسوفو، وأن نجد الحلول المناسبة التي تمكننا، دون أن نتسرع، من حل مسألة المركز النهائي لكوسوفو.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد التزامه بمبدأ ”المعايير قبل المركز“ وبفضائل الحوار المباشر بين كل الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، نتفق مع السيد هولكيري على أن هذا الحوار ينبغي أن يركز على مسائل محددة، ونتطلع إلى الاقتراحات المتعلقة بأشكال ذلك الحوار. ويؤكد وفدي أيضا من جديد التزامه بكوسوفو متعددة الأعراق والثقافات تغذيها القيم الإنسانية من تسامح وانسجام وترويها منابع القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ويناشد وفدي جميع عناصر مجتمع كوسوفو وكل الأطراف السياسية الأخرى في المنطقة دون الإقليمية أن توحِّد جهودها مع جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لمنع زيادة تأجيج المشاعر السلبية والعمل على استعادة السلام وتحقيق الأمن والازدهار للجميع.

وفي الختام أود أن أعرب عن تقدير بلادي الكبير للعمل الممتاز الذي يقوم به السيد هولكيري وكامل فريقه. وأؤكد مجددا دعم الكاميرون في جهودهما لتطبيق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): يشكر وفدي السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لشؤون عملية حفظ السلام على إحاطته الإعلامية المفيدة والمفصلة حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو. ويرى وفدي أنه على الرغم من استقرار الأمور نسبيا في كوسوفو إلا أن الحالة الأمنية لا تزال بحاجة إلى المزيد من التعزيز وذلك منعا لتكرار ما حدث خلال الشهر الماضي حيث وقعت أحداث أدت إلى مقتل عدد من الصربيين في كوسوفو الأمر الذي قد يقود إلى إثارة أعمال عنف طائفية تقوض كل ما تم تحقيقه من تقدم حتى الآن.

ويؤكد وفدي على ضرورة تعزيز حكم القانون وحماية حقوق الأقليات العرقية في كوسوفو إضافة إلى مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب ومراقبة الحدود ومنع الاتجار بالأسلحة والمخدرات.

كما يؤكد وفدي على ضرورة ضمان عودة آمنة للاجئين والمشردين داخليا إلى بيوتهم وممتلكاتهم في كوسوفو ليتمكنوا من المساهمة في إعادة البناء الاقتصادي في هذا الإقليم الذي هو بحاجة إلى تضافر جهود جميع أبنائه للخروج من محنة طال أمدها.

ويشجع وفدي على ضرورة مواصلة الحوار بين بلغراد وبريشتينا لمتابعة الأمور الجوهرية والعملية المتعلقة باستقرار الأوضاع في كوسوفو وتيسير العملية السياسية. ونرحب بجهود السيد هولكيري في هذا المجال.

ونؤكد وندعم مبدأ ”المعايير قبل المركز“، ونشعر بالارتياح لتأكيد السيد هولكيري على متابعته العمل بهذا المبدأ لبناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو قادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

وفي الختام يود وفدي أن يعرب عن دعمه للسيد هاري هولكيري الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، وأن يعبر له عن استعداده للتعاون معه ومع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتحقيق الأمن والاستقرار في ذلك الإقليم.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصين أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية. لقد تابع الوفد الصيني بدقة تطور الوضع في كوسوفو. وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تواتر

أعمال الإرهاب والعنف التي حصلت مؤخرا مما أدى إلى تردد خطير في الوضع الأمني. ونحن نحث الأطراف المعنية على اكتشاف الحقيقة بأسرع ما يمكن وعلى محاكمة مقترفي تلك الأعمال.

إننا نهيب ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو والمؤسسات الانتقالية في كوسوفو بذل المزيد من الجهود لتعزيز القانون والنظام، ومكافحة الجريمة المنظمة وضمان أمن كل المجموعات العرقية في كوسوفو وخاصة الصرب. هذه هي الطريقة الوحيدة لتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق أهداف مثل عودة اللاجئين والتنمية الاقتصادية.

وتؤمن الصين بأن حل مسألة كوسوفو جذريا يتطلب التشاور والحوار بين بلغراد وبريشتينا للتوصل إلى اتفاق حول مسائل عملية مثل عودة اللاجئين، وحقوق الأقليات والمفقودين، مما يؤدي إلى وضع أساس لتسوية نهائية لمسألة مركز كوسوفو. ومثل تلك الإنجازات تفضي أيضا إلى تحقيق السلم والاستقرار في منطقة البلقان بأسرها.

وتحقيقا لذلك الغرض، فإننا نأمل أن يبدأ الطرفان المعنيان بإجراء حوار بناء على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بأسرع وقت ممكن حول هذه المسائل وأن يتمكنا من تحقيق نتائج ملموسة بمساعدة المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أبدي ست نقاط: أولا، أؤيد ما ستدلي به قريبا الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي. ثانيا، نشجع على بداية مبكرة جدا للحوار بين بريشتينا وبلغراد ونتطلع إلى اقتراحات عملية من الممثل الخاص الذي يحظى بدعمنا الكامل. ثالثا، التطبيع هو أفضل أسلوب للمضي قدما. هناك الكثير جدا من البيانات السياسية الرنانة من كلا الطرفين. وأية محاولات من طرف واحد لإحباط مسألة المركز لن تكون مفيدة؛ والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الطريق للتقدم.

رابعا، الأولوية المباشرة هي المعايير. وأؤيد من قالوا إننا بحاجة حقا ''للمعايير قبل المركز''. ومن الضروري في ذلك الصدد إيجاد المعايير. خامسا، إذ نستعد لهذه المناقشات بين بريشتينا وبلغراد فان الأوضاع الأمنية ينبغي أن تحظى بالأولوية. وتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات المحلية لدى قوات شرطة كوسوفو أمران حيويان إذا أردنا أن نزيد من دور القانون والنظام وإنفاذهما.

ونقطتي الأخيرة هي مجرد القول إن مكافحة الفساد والتطرف والجريمة المنظمة عنصر أساسي لبناء كوسوفو متعددة الأعراق، كوسوفو المزدهرة التي نريدها. وقد عملت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الكثير لتحقيق ذلك، لكن من المدهش أن نجد أن السوق الداخلية للجريمة المنظمة في تلك المنطقة من العالم أكثر فعالية بكثير من السوق المحلية للخدمات والسلع المشروعة. ذلك الوضع يجب عكسه إذا أُريد للمنطقة أن تبلغ هدفها بالاقتراب من تحقيق المعايير الأوروبية – الأطلسية.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لديَّ ثلاثة متكلمين في قائمتي. المتكلم التالي ممثل صربيا والجبل الأسود، وأعطيه الكلمة.

السيد شاهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

خلال الأشهر الأخيرة عقد مجلس الأمن سلسلة من المناقشات كرَّس معظمها لتصاعد العنف والجرائم المرتكبة في كوسوفو وميتوهيا بدوافع طائفية. وكانت الحاجة إلى ذلك واضحة. ففي تموز/يوليه أعلمتنا قوة كوسوفو بتزايد عدد الحوادث وذكرت أن السكان الصربيين كانوا الهدف الأوَّلي للتخويف. وللأسف شهدنا جرائم أفظع في آب/أغسطس بما في ذلك تفجير قنبلة في قرية سيرنكا يوم ٣١ آب/ أغسطس قُتل فيه ملومير ستاكيك وجُرح أربعة مدنيين آخرون. وننظر، بغاية القلق، إلى هذا التردي في الأوضاع الأمنية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن لا مرتكبي فظيعة غورازديفاك يوم ١٠ آب/أغسطس ولا قاتلي الصياد الصربي دراغان تونك يوم ١١ آب/أغسطس في سكولانوفو ولا مرتكبي التفجير في سيرنكا قد تم اعتقالهم. ونأسف أيضا أن المسؤولون عن جريمة القتل المرتكبة في ٣ آب/أغسطس بحق الشرطي ساتيش مينون من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم يعثر عليهم بعد.

يتولى الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو السيد هاري هولكيري مسؤولياته في هذه الخلفية القاتمة حيث يواجه ظروفا بالغة الصعوبة. فهو بحاجة إلى أن يستقر في بريشتينا ومع ذلك باستطاعتنا أن نشهد عزمه للتصدي للمشكلات القائمة. ونرحِّب بأولويات السيد هولكيري المتمثلة في فرض سيادة القانون وكفالة الحقوق والحريات الأساسية ومكافحة الجريمة المنظمة وبناء مؤسسات متعددة الطوائف والنهوض بالتنمية الاقتصادية كشروط مسبقة لا غنى عنها لاستقرار دائم في المقاطعة. وبشكل خاص ترحب حكومة بلادي بالتزام الممثل الخاص الجديد بالتصدي مباشرة للأوضاع الأمنية وخاصة العنف ضد الجالية الصربية. ونشاطره وجهة نظره بأن الدافع وراء الهجمات الأخيرة كان توجيه رسالة مفادها أن تعدد الطوائف لن يُسمح له بأن ينجح في المقاطعة. ونؤيد موقف السيد هولكيري بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون حازما في موقفه ولن يرضخ للتهديد ولن يتراجع عن الوفاء بالولاية التي أصدرها مجلس الأمن بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ومن المشجِّع أن المجتمع الدولي قد بيَّن في مجموعة من الاجتماعات الرفيعة المستوى في الأيام القليلة الماضية تفانيه المشترك لإنهاء دوامة العنف والتطرف. وفي هذا السياق نتطلع إلى تدابير ملموسة ضد الجيش الوطني الصربي، الذي أعلنته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو منظمة إرهابية في نيسان/أبريل، وكذلك استنتاجات المجلس المشترك بين الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو الذي أُنشئ في الربيع الماضي لتنسيق الأنشطة ضد تسلل المتطرفين المشبوهين إلى فيلق حماية كوسوفو.

ويحدونا خالص الأمل بأن ذلك الحزم بشأن تحسين الأوضاع الأمنية سيدفع باتجاه عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وربما على أساس هذا الأمل الجديد في حماية الأقليات فإن ٢٠٠ من الصرب الباقين في سيرنكا – مسرح هجوم ٣١ آب/أغسطس السابق ذكره – قرروا البقاء في المقاطعة. غير أننا نخشى من أنه إذا استمرت أعمال الإرهاب والجرائم دون عقاب فإن الطائفة الصربية قد تتخذ قرارا مستقبليا بمغادرة كوسوفو وميتوهيا بشكل دائم، قرارا لا عودة عنه.

وحكومة بلادي ترحِّب بالالتزام المتجدد لفريق الاتصال المعني بمسألة كوسوفو وميتوهيا. ونجد أهمية خاصة في تأكيد فريق الاتصال في موسكو على مبدأ ''المعايير قبل المركز'' والحاجة إلى تفعيل تلك الفكرة والتأكيد على المراقبة الدولية المستمرة لتنفيذ المتطلبات ذات الصلة. وتتطلع صربيا والجبل الأسود إلى أنشطة

أخرى من فريق الاتصال. وفي ذلك الصدد نريد إنشاء حوار متواصل مع الفريق يسمح بمتابعة المساهمة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبشكل أعم، في إشاعة الاستقرار في المنطقة.

لقد دعا مجلس الأمن وفريق الاتصال والممثل الخاص السيد هولكيري إلى بداية مبكرة للحوار بين بلغراد وبرشتينا. وتقف صربيا والجبل الأسود على استعداد كامل للمشاركة البنَّاءة في جميع المناقشات التي تهم الحياة اليومية لمواطني كوسوفو وميتوهيا بغض النظر عن أصلهم الطائفي. ونتوقع أن تساعد المحادثات في سياق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في تحسين الأوضاع الأمنية في المقاطعة وتعزز حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وتؤدي بالنتيجة إلى تكثيف عملية العودة. إن دور السيد هولكيري في تلك المحادثات هام للغاية وكذلك دعم فريق الاتصال والاتحاد الأوروبي.

في الختام أريد أن أؤكد أن صربيا والجبل الأسود أعادت مؤخرا تأكيد التزامها، على أعلى مستوى برلماني، بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وهدفه الأساسي المتمثل في بناء مجتمع متعدد الطوائف في كوسوفو وميتوهيا، مجتمع يمكن لجميع السكان أن يعيشوا فيه حياة سلمية مبنية على قدر كبير من الحكم الذاتي الوجيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي بموجب المادة ٣٧ ممثل إيطاليا ورئاسة الاتحاد الأوروبي. وأعطيه الكلمة.

السيد اسباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا فضلا عن أيسلندا، بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يكرر الاتحاد الأوروبي إدانته القوية لأعمال القتل الوحشية والعنف التي وقعت في كوسوفو في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ضد شرطي تابع للأمم المتحدة وضد كوسوفيين من الطائفتين الصربية والألبانية. وإذ نعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا وللحكومة الهندية، فإننا لعلى ثقة أيضا بأنه لن يدخر أي جهد لإلقاء القبض على مرتكبي هذه الأعمال وتقديمهم للعدالة. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن الجميع في كوسوفو يجب أن يدركوا أن وقت العنف قد ولَّى، وأن هذه الحوادث المؤسفة لن تؤدي إلا إلى تقويض صورة كوسوفو في أوروبا وفي أوساط المجتمع الدولي.

لذلك نرحب بوصول الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، السيد هاري هولكيري، إلى كوسوفو. ونود أن نؤكد دعمنا القوي له في التصدي للمهمة التي تنم عن التحدي المتمثلة في التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي يظل حجر زاوية التزام المجتمع الدولي بكوسوفو.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية. لقد أعطانا صورة واضحة جدا للوضع الراهن وطريق المضي قدما.

ونود أيضا أن نحث كل المعنيين في كوسوفو وفي المنطقة على التعاون بطريقة بناءة مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام في التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والامتناع في الوقت نفسه عن القيام بأي تصرفات أو إصدار بيانات انفرادية قد تعرض للخطر هدف إقامة كوسوفو مستقرة ومتعددة الطوائف وديمقراطية.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم دعما كاملا برنامج الأمم المتحدة للعفو عن الأسلحة الذي أعلنه السيد هولكيري في ١ أيلول/سبتمبر ويشاطره رأيه بأن ”أبناء كوسوفو يجب أن يغتنموا هذه الفرصة لمساعدة أنفسهم في الوقت الذي يعينون فيه كوسوفو“ وأن ”قيم التسامح والديمقراطية تشكل أساس المجتمع الحر“.

وكوسوفو يجب أن تمتثل للمعايير الدولية والأوروبية في أسرع وقت ممكن. وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون النشيط بين كل الأطراف الفاعلة في كوسوفو وفي المنطقة. وبالتالي فإننا نحث الزعامتين في بلغراد وبريشتينا على البدء بدون تأخير في حوار مباشر حول القضايا العملية ذات الاهتمام المتبادل. وهذا شرط مسبق لبناء الثقة المتبادلة وضعته قمة الاتحاد الأوروبي المعنية بالبلقان الغربية التي عقدت في تسالونيكي في ٢١ حزيران/يونيه.

إن الاتحاد الأوروبي سيضمن أن آفاق كوسوفو الأوروبية لن تعرقلها قضية المركز النهائي. ولكن قبل معالجة تلك القضية يتعين بناء كوسوفو ديمقراطية متعددة الطوائف ومتعددة الثقافات تكفل الاحترام الكامل لحكم القانون ولحقوق الإنسان وحقوق الأقليات. ولبلوغ تلك الغاية يكرر الاتحاد الأوروبي دعمه لاستراتيجية ”المعايير قبل المركز“، التي ينبغي الآن تطبيقها.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بثبات أيضا بدعم انتعاش كوسوفو الاقتصادي وتنميتها، بما في ذلك عملية الخصخصة باعتبارها تدبيرا لا غنى عنه لضمان تطبيع أحوال المجتمع وتنميته. وفي الوقت نفسه نود أن نرى تقدما ملموسا في ميدان اللامركزية وفي عملية العودة، التي تمس الحاجة فيها إلى اتخاذ تدابير عملية من جانب السلطات المختصة على المستويين المركزي والمحلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألبانيا.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، بأن أعرب عن تقدير وفدي لالتزامكم إزاء مشاكل منطقتنا وأن أشيد بعملكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر.

كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية الوافية.

لقد كانت مسألة كوسوفو موضع مناقشات مستفيضة في مجلس الأمن. وهذا يعكس التزام المجتمع الدولي وجديته في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتحقيق مستقبل من الديمقراطية المستدامة في كوسوفو.

والاهتمام الذي حظيت به مسألة كوسوفو يشكل عنصرا إيجابيا يعجل من وتيرة التحولات الهامة نحو قيام مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق. وإذ نُقيِّم الوضع الحالي في كوسوفو، والذي نتج عن تحولات كبيرة يرجع الفضل فيها إلى الجهود المحمودة للأمم المتحدة وبعثتها للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يمكننا القول في ثقة بأن تقدماً جوهرياً قد تحقق. وقد أُبرزت هذه النتيجة بصورة واقعية على لسان أعضاء مجلس الأمن، وانعكست في تقارير الأمين العام أيضا.

ومن الأهمية بمكان التركيز بشكل خاص على إنشاء وتشغيل المؤسسات المؤقتة الجديدة للحكم الذاتي، الأمر الذي يمثل إشارة واضحة على ازدياد النضج السياسي والشعور بالمسؤولية. وثمة مناخ أفضل فيما بين الأعراق أيضا، ويدلل على ذلك، كما ذكر على سبيل المثال، النداء الذي وجهه زعماء كوسوفو إلى جميع الأشخاص النازحين للعودة إلى كوسوفو والمشاركة في العمليات الديمقراطية وفي الاضطلاع معا بمسؤولية بناء مجتمع جديد وديمقراطي وحر ومتعدد الأعراق.

والحوادث التي وقعت في كوسوفو مؤخرا مأساوية ولا يمكن التغاضي عنها. ولا بد من إدانتها بصورة صريحة واعتبارها من أعمال الماضي العنيف المؤلم التي لا يمكن أن توقف مسيرة العمليات الديمقراطية والواقع الجديد الذي لا سبيل إلى عكس اتجاهه. ومع ذلك، فإن هذه الحوادث لا يمكن شجبها من خلال إنكار التقدم الملموس المحرز في كوسوفو أو باستغلالها لخدمة مصالح سياسية أو انتخابية أو قومية. فذلك سيعوق بدء الحوار الضروري بين بريشتينا وبلغراد، الذي التزم المجتمع الدولي قاطبة بتحقيقه.

واليوم، فإن كوسوفو تحتاج إلى إجراءات لبناء الثقة وليس إلى عملية لتأجيج الصراع. وكوسوفو التي تتنازعها الفرص والصعوبات، والمشاكل والحلول، تتطلب منا جميعا أن نصبح جزءاً من الحل ومن التقدم. والسياسة الثاقبة للاتحاد الأوروبي بضم كوسوفو بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الواقع الإقليمي، وهي السياسة التي رسمت خطوطها في مؤتمر القمة المعقود في تسالونيكي، تهيئ مناخا حقيقيا لدمجها بسرعة، أولا، في المجتمع الإقليمي، ثم في الأسرة الأوروبية بعد ذلك.

إن تحسين الاستقرار والتقدم المحرز يشيران إلى ضرورة أن تشارك القيادة في كوسوفو في مناقشات هذه الهيئة بشأن كوسوفو، كيما يمكنها أن تشارك في الاضطلاع بالمسؤوليات وأن تلتزم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التزاما كاملا.

وما فتئت الحكومة الألبانية تعبر عن تقديرها للعمل الهام الذي يقوم به الممثلون الخاصون للأمين العام في كوسوفو، كما نعرب عن الامتنان للنتائج الرائعة التي تحققت في فترة زمنية وجيزة نسبيا. وحكومة ألبانيا تشيد بتعيين السيد هاري هولكيري ممثلا خاصا وستدعم أنشطته. وتثق حكومة بلادي بأن مهمته ستكلل بالنجاح وستسهم في تطور كوسوفو وفي تحقيق المعايير اللازمة قبل تحديد المركز.

لقد حضت ألبانيا الزعماء السياسيين في كوسوفو وبلغراد على الإعراب بشكل ملموس عن التزامهم ببدء حوار بشأن المسائل الفنية. وحكومة بلادي تعتبر جميع المحاولات التي تتجاوز إطار الاستقرار والحوار وتزيد من حدة الصراع أمرا غير مقبول وغير مفيد.

والحوار بين الطرفين والتعاون من أجل المصالح المشتركة تحقيقا للتنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي سيؤديان إلى تفهم الواقع الجديد. ولا يمكن حكم الشعب بالعقلية الإقليمية، ولكن من خلال احترام حقه في تقرير المصير والحرية والديمقراطية – وهي المُثُل التي تشكل أوروبا الحديثة اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي.

أشكر زملائي على إسهاماتهم، وأخص بالشكر الأمين العام المساعد العنابي – لا لإحاطته الإعلامية فحسب – بل ولما تمثله من بيان للعمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأعتقد أننا قد عبرنا جميعا اليوم عن تأييدنا الواضح للممثل الخاص. ويبقى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو أساس السياسة العامة، وكان ثمة تشديد واضح على المعايير قبل المركز. أما فيما يتعلق بالحوار، فقد أعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم للجهود المبذولة وعن ضرورة معالجة الحالة الأمنية وإضفاء طابع الاستقرار. كما أدان الجميع تقريبا الهجمات التي وقعت مؤخراً.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.